World Food Programme
Programme Alimentaire Mondial
Programa Mundial de Alimentos
برنامج الأغذية العالمي

المجلس التنفيذي
الدورة السنوية
روما، 23 – 26 يونيو/حزيران 2025

التوزيع: عام
التاريخ: 22 مايو/أيار 2025
اللغة الأصلية: الإنكليزية

البند 8 من جدول الأعمال
WFP/EB.A/2025/8-G
المسائل التشغيلية
للعلم

وثائق المجلس التنفيذي متاحة على موقع **البرنامج** على الإنترنت (https://executiveboard.wfp.org).

التقرير الأمني

مقدمة

1- في عام 2024، سجلت شعبة الأمن أعلى عدد من الحوادث التي أثرت على عمليات **البرنامج**، حيث تجاوزت الأرقام تلك المسجلة في عام 2023، وهو أسوأ عام مدون في السجلات حتى ذلك الحين. وهذا الاتجاه المتدهور – الذي بدأ في عام 2021– ليس حكرا على **البرنامج**، بل هو بالأحرى يمثل ديناميات أوسع نطاقا تؤثر على المنظمات الإنسانية على مستوى العالم.

2- وبما أن انعدام الأمن الغذائي هو أكثر انتشارا في السياقات الهشة والمتأثرة بالنزاعات، تتأثر عمليات **البرنامج** بشدة بالتحديات التي تصاحب العمل في هذه البيئات. ولا تزال النزاعات العنيفة تزداد تعقيدا، مع انتشار التكنولوجيات الناشئة بسرعة في أيدي المزيد من الجهات الفاعلة. وقد أدى ذلك إلى زيادة هائلة في صعوبة وسرعة صنع القرارات المطلوبة على الخطوط الأمامية للنزاع وبالقرب منها.

3- وفي حين أن المركبات الجوية بدون طيار، والذخائر المتسكعة، وحملات التضليل وتزييف المعلومات، والهجمات السيبرانية تمثل بالفعل خطرا أمنيا واسع النطاق، فإن التقدم في مجال الذكاء الاصطناعي، والطباعة الثلاثية الأبعاد والأسلحة الفتاكة الذاتية التشغيل يمكن أن يزيد من تعقيد عمليات **البرنامج** في المستقبل القريب.[1]

4- وفي موازاة ذلك، وفي السياق المعياري، يتعرض الحيز الإنساني للتقويض بمعدل مثير للقلق، كما يتضح من تزايد عدد الهجمات، وأعمال العنف والتهديدات ضد العاملين في المجال الإنساني، ومبانيهم وأصولهم.[2] وعلى الرغم من الاهتمام المتزايد بهذه المسألة،[3] تستمر الضغوط المالية بالتزايد عبر قاعدة المانحين **للبرنامج**. وفي عام 2024، عاد تمويل **البرنامج** إلى مستويات ما قبل الجائحة، وتبدو التوقعات لعام 2025 وما بعده أقل تفاؤلا بشكل تدريجي.

[1] الأمم المتحدة. حقبة جديدة من النزاع والعنف.

[2] مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة. 2024. *القرار 2730 (2024)* ((S/RES/2730 (2024)).

[3] على سبيل المثال، حكومة المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية. 2024. استجابة الحكومة: نحو إعلان جديد لحماية العاملين في المجال الإنساني. وقُدم هذا الاقتراح من قبل مجموعة وزارية تضم أستراليا، والبرازيل، وكولومبيا، وإندونيسيا، واليابان، والأردن، وسيراليون، وسويسرا، والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

لاستفساراتكم بشأن الوثيقة:

السيد D. Kaatrud
مدير
شعبة الأمن
بريد إلكتروني: david.kaatrud@wfp.org

5- وعلى الرغم من هذه التحديات، بدأ **البرنامج** في عام 2024 عملية إعادة هيكلة داخلية بهدف زيادة كفاءة المنظمة وفعاليتها. ونتيجة لذلك، عززت شعبة الأمن دورها كوظيفة تمكينية رئيسية في إطار إدارة مكان العمل والتسيير المنشأة حديثا. وبذلك، تهدف الشعبة إلى صقل مهمتها الأساسية استنادا إلى إطار المساءلة عن واجب الرعاية الذي وُضع مؤخرا في صيغته النهائية، وهو أحد الأولويات الرئيسية للمديرة التنفيذية.[4]

6- وبالإضافة إلى هذه العملية المؤسسية، سرّعت شعبة الأمن من وتيرة خططها الرامية إلى تنشيط وظيفة الأمن وتعزيز قدرتها على الاستجابة للبيئات التشغيلية المتغيرة. واستنادا إلى المعلومات المتبصرة المستقاة من مراجعة داخلية للأمن في المكاتب الميدانية وبما يتواءم مع عمليات الإصلاح الأوسع نطاقا للأمم المتحدة، أطلقت الشعبة في عام 2024 برنامج تعزيز الأمن، وهو عبارة عن خطة استثمار متعددة السنوات تعتمد إطارا شاملا لإدارة المخاطر لضمان قدرة موظفي **البرنامج** على العمل في أصعب البيئات.

7- وتقدّم الفقرات التالية مزيدا من التفاصيل حول الحوادث والمخاطر التي أثرت على عمليات **البرنامج** في عام 2024، وجهود الشعبة للتخفيف من تأثير تلك الاتجاهات.

أبرز النقاط المتعلقة بملاك الموظفين في عام 2024

8- الاتجاهات والأرقام الرئيسية:

- تألفت القوة العاملة العالمية في مجال الأمن من 539 موظفا، مما يمثل انخفاضا قدره 2.7 في المائة عن عام 2023 (554 موظفا). ويعزى هذا الانخفاض في المقام الأول إلى القيود المفروضة على بيئة التمويل، على الرغم من استمرار الطلب على الدعم الأمني الإضافي في الميدان.
- 68.5 في المائة من هؤلاء الموظفين كانوا من الموظفين المعينين على المستوى الوطني.
- عمل 69.4 في المائة من موظفي **البرنامج** في بلدان مصنفة باعتبارها مراكز عمل لا يسمح فيها باصطحاب العائلات.[5]

توجهات الحوادث

9- في عام 2024، ارتفع عدد حوادث السلامة والأمن التي تؤثر على **البرنامج** والشركاء المتعاونين والمقاولين العاملين نيابة عن **البرنامج** بنسبة 8 في المائة، من 759 1 في عام 2023 إلى 902 1 في عام 2024.[6] وترتبط هذه الزيادة بتخفيضات التمويل في عام 2023، مما أدى إلى انخفاض القدرة التشغيلية، وزيادة التعرض للاضطرابات المدنية، وزيادة المخاطر في نقاط توزيع المعونة.

[4] يحدد إطار المساءلة والحوكمة الخاص بواجب الرعاية، الذي تم استحداثه في نوفمبر/تشرين الثاني 2024، التزام **البرنامج** الراسخ بضمان مكان عمل صحي وسليم وآمن، ويتسم بالاحترام والشمول. ويحدد الإطار المبادئ الأساسية، والتعريفات والمسؤوليات وهيكل الحوكمة.

[5] مراكز العمل المصنفة في الفئة "دال" أو "هاء" بحسب طبيعة مشقة العمل التي لا يسمح فيها باصطحاب العائلات.

[6] يختلف العدد الإجمالي للحوادث المسجلة لعام 2023 (759 1) عن الرقم الوارد في التقرير الأمني للعام الماضي (734 1) بسبب الإبلاغ المتأخر، حيث استمرت لوحة المعلومات في تلقي وتسجيل الحوادث لعام 2023 بعد صدور التقرير السابق. ويبين الشكل المحدث مجموعة البيانات الأكثر اكتمالا المتاحة في وقت كتابة هذا التقرير.

الشكل 1: اتجاه حوادث السلامة والأمن، 2018-2024

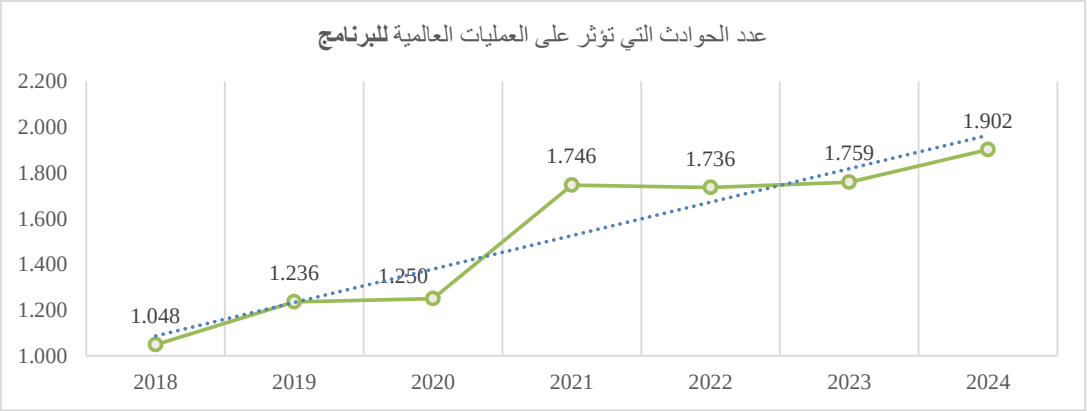

10- وتضاعف تقريبا عدد الحوادث التي تعرض لها متعاقدون مع **البرنامج** في عام 2024، من 89 في عام 2023 إلى 180 في عام 2024، مع زيادات ملحوظة في إثيوبيا، وجنوب السودان وقطاع غزة. وكان هناك ارتفاع كبير في التهديدات التي يتعرض لها المتعاقدون مع **البرنامج**، بما في ذلك الهجمات المسلحة وعمليات الاختطاف.

الحوادث الرئيسية

11- مقارنة بعام 2023، ارتفع عدد الحوادث الرئيسية – أي تلك المؤدية إلى الموت، أو الإصابة الخطيرة أو الاختطاف – بنسبة 8 في المائة، بحيث بلغ مجموعها 55 حادثا في عام 2024. وطالت تلك الحوادث 83 شخصا، بمن فيهم موظفون في **البرنامج**، ومُعالون مستحقون، وشركاء متعاونون، ومتعاقدون. ويمثل ذلك زيادة بنسبة 15 في المائة في عدد الأشخاص المتضررين مقارنة بعام 2022.

12- وبقي المتعاقدون والشركاء المتعاونون الأكثر تعرضا في السياقات العالية الخطورة، حيث شكلوا غالبية الوفيات المسجلة. وفي عام 2024، تم تسجيل ما مجموعه 17 حالة وفاة بين موظفي **البرنامج**، والشركاء المتعاونين والمتعاقدين. وكان خمسة من هؤلاء الأشخاص من موظفي **البرنامج**، وثمانية من المتعاقدين، وأربعة من الشركاء المتعاونين. وكانت أعمال العنف مسؤولة عن 9 من أصل 17 حادثا مميتا، وكانت الهجمات المسلحة هي السبب الرئيسي في بلدان مثل بوركينا فاسو، وإثيوبيا، وجنوب السودان، والسودان والجمهورية العربية السورية.

13- ومقارنة بعام 2023 – وهو أحد أشد الأعوام فتكا في العقد الماضي بالنسبة إلى موظفي **البرنامج** – انخفض عدد وفيات موظفي **البرنامج** المرتبطة بالحوادث الأمنية إلى النصف تقريبا، من تسعة في عام 2023 إلى خمسة في عام 2024.[7] ولقي ثلاثة من موظفي **البرنامج** مصرعهم في ولاية النيل الأزرق السودانية التي مزقتها الحرب، في أعقاب غارة جوية على مجمّع تابع **للبرنامج**، بينما فقد اثنان من موظفي **البرنامج** ومُعالان حياتهم في تصادمات مرورية[8] مميتة في تشاد، ومالي وجنوب السودان.

14- وفي حين انخفض عدد الوفيات وعمليات الاختطاف في عام 2024، فقد ارتفع عدد الإصابات الخطيرة بشكل ملحوظ. وتم الإبلاغ عمّا مجموعه 36 إصابة خطيرة، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 63 في المائة مقارنة بـ 22 إصابة خطيرة في عام 2023.

15- وسُجّل ما مجموعه 29 عملية اختطاف في عام 2024، معظمها في البلدان حيث كان هذا التهديد منتشرا بالفعل، بما في ذلك الكاميرون، وإثيوبيا، وهايتي، ونيجيريا وجنوب السودان. واختُطف اثنان من موظفي **البرنامج** في السودان وواحد في إثيوبيا. وفي عام 2023، اختُطف خمسة من موظفي **البرنامج**. وأُطلق سراح جميع موظفي **البرنامج**.

16- وتأثر المتعاقدون بشكل غير متناسب بالحوادث الرئيسية، بحيث مثلوا 43 في المائة من جميع الحالات، وشكّلوا 18 من أصل 36 إصابة خطيرة، و10 من أصل 29 حالة اختطاف، و8 من أصل 17 حالة وفاة. ووقع معظم هذه الحوادث في بوركينا فاسو، وإثيوبيا وجنوب السودان – وهي بيئات تشغيلية يواجه فيها الموظفون المتعاقدون تعرضا متزايدا للعنف العرقي الدافع والنزاع المسلح في المناطق الريفية. وتتأثر بوركينا فاسو أيضا بالنشاط الجهادي.

[7] وقعت عشر وفيات في عام 2023، إحداها تتعلق بالسلامة، أي ناجمة عن الزلزال الذي ضرب تركيا.

[8] يُستخدم مصطلح "تصادم مروري" لتسليط الضوء على الطبيعة المتداركة لحوادث كهذه ولتجنب الإشارة ضمنا إلى أنها عرضية أو لا مفر منها. وهذا يتوافق مع مصطلحات الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية. المصدر: منظمة الصحة العالمية. 2023. *التقرير العالمي عن حالة السلامة على الطرق 2023*.

الحوادث بحسب نوع التهديد

17- كما تم الإبلاغ في السنوات السابقة، لا تزال **الحوادث المرتبطة بالجرائم**، ولا سيما جرائم الممتلكات – عمليات السلب والسطو والسرقة – تمثل أكثر من نصف الحوادث المبلغ عنها (58 في المائة) التي تؤثر على **البرنامج** (الشكل 2). وفي حين أن هذا الاتجاه يبعث على القلق، فإن أحد العوامل الرئيسية هو أن معظم المخاطر التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** وأصوله وعملياته تنبع من جرائم ظرفية أو انتهازية، وليس من الاستهداف المتعمد الذي قد يشير إلى عدم قبول **البرنامج**.

الشكل 2: النسبة المئوية للحوادث بحسب نوع التهديد

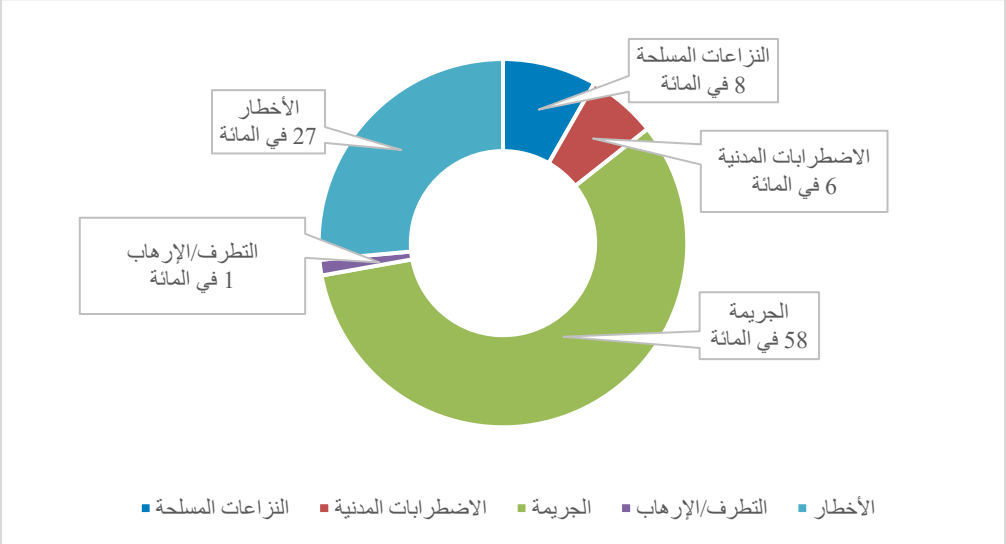

18- وازدادت الحوادث الناجمة عن **الاضطرابات المدنية** بنسبة 61 في المائة، من 72 في عام 2023 إلى 116 في عام 2024. والجدير بالذكر أن 97 في المائة من هذه الحوادث كانت مرتبطة بالعمل. كما ارتفع عدد الحوادث المرتبطة بالاحتجاجات العنيفة، حيث سُجلت 28 حالة في عام 2024 مقارنة بـ 11 حالة في عام 2023. وكانت البلدان التي شهدت أعلى الزيادات في الحوادث المرتبطة بالاضطرابات المدنية إثيوبيا وجنوب السودان، بزيادات بلغت 233 في المائة لكل منهما، وتشاد بنسبة 400 في المائة – وإن كان ذلك من أساس متدنٍ تمثل في حادث واحد فقط في عام 2023 وأربعة حوادث في عام 2024 – وأوغندا بنسبة 120 في المائة.[9]

19- وبالإضافة إلى ذلك، ارتفعت حوادث المضايقة والترهيب ثلاثة أضعاف، ووقعت غالبيتها في مواقع التوزيع، أو مرافق **البرنامج** أو غيرها من المواقع المتصلة بالعمل. وتتعلق حوادث كهذه باضطرابات مرتبطة بشكل مباشر بعمليات **البرنامج**.

20- وارتفعت **الحوادث المرتبطة بالبيئة والسلامة**[9] بنسبة 16 في المائة، من 432 حادثا في عام 2023 إلى 503 حوادث في عام 2024، مما يسلط الضوء على ارتفاع الأحداث المتعلقة بالأخطار. وساهمت العوامل المرتبطة بالمناخ، مثل الظواهر الجوية القصوى، في التصادمات المرورية على وجه الخصوص، مما أدى إلى الزيادة الإجمالية في هذه الفئة. وارتفعت الحوادث المرتبطة **بالنزاعات المسلحة** بنسبة 5 في المائة، من 150 حادثا في عام 2023 إلى 157 حادثا في عام 2024، في حين شكّل **الإرهاب** نسبة صغيرة جدا من الحوادث التي أثرت على **البرنامج**، مع 26 حادثا في عام 2024 – بانخفاض نسبته 13 في المائة من 30 حادثا في عام 2023.

بحسب الإقليم

21- بقيت **منطقة شرق أفريقيا**، باعتبارها المنطقة التي تضم أكبر تواجد **للبرنامج**، تمثل الحصة الأكبر من الحوادث المبلغ عنها (الشكل 3)، حيث ارتفعت من 45 في المائة في عام 2023 إلى 48 في المائة في عام 2024. وشهدت المنطقة أيضا أكبر عدد

[9] يركّز التعاون مع وحدة السلامة والصحة المهنيتين على مواصلة تحسين نظم تتبع المركبات وأدوات التحكم بالسرعة. وأطلقت حملات توعية موجهة إلى موظفي **البرنامج** بغية تفادي الحوادث المتعلقة بالسلامة والصحة المهنيتين، وتم توفير التدريب لجميع الموظفين لتشجيعهم على الإبلاغ عن جميع حوادث السلامة على الطرق المرتبطة بالعمل بواسطة نظام نُهج الأمن والسلامة في البيئات الميدانية.

من الحوادث الرئيسية المسجلة، حيث استحوذت إثيوبيا، وجنوب السودان والسودان مجتمعة على 47 في المائة من الوفيات، وعمليات الاختطاف والإصابات الخطيرة.

22- وفي عام 2024، تجاوزت إثيوبيا جنوب السودان من حيث عدد الحوادث المبلغ عنها، حيث بلغ مجموعها 307 – بزيادة قدرها 48 في المائة عن 207 في عام 2023. ويتوافق هذا الارتفاع مع التواجد المتنامي للمكتب القطري في إثيوبيا، الذي أصبح الآن الأكبر **للبرنامج**، حيث يضم أكثر من 200 1 موظف و17 مكتبا فرعيا. وارتفع عدد الحوادث المرتبطة بالأخطار في إثيوبيا إلى أكثر من الضعفين، من 52 في عام 2023 إلى 105 في عام 2024.

الشكل 3: مقارنة إقليمية للحوادث المرتبطة بعمليات البرنامج، 2023-2024

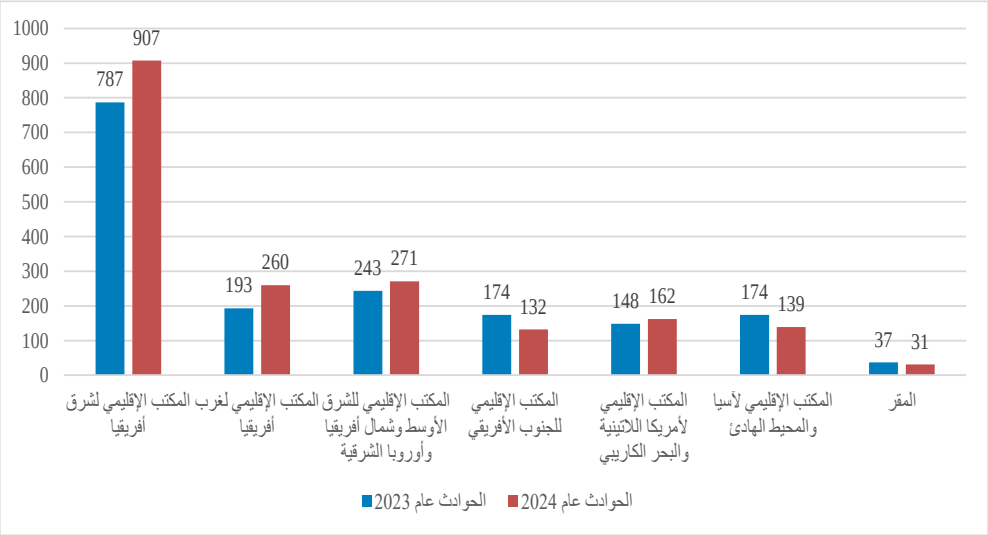

23- وسُجل في **منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وشرق أوروبا**، حيث ثاني أكبر تواجد **للبرنامج**، ثاني أكبر عدد من الحوادث، بزيادة قدرها 12 في المائة، من 243 في عام 2023 إلى 271 في عام 2024. ونتجت هذه الزيادة بشكل رئيسي عن زيادة عدد الحوادث في عمليات دولة فلسطين، في أعقاب اندلاع النزاع في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وعمل **البرنامج** ومقاولوه وشركاؤه في بيئة تنطوي على مخاطر أمنية عالية، حيث ارتفعت الحوادث المبلغ عنها بنحو عشرة أضعاف مقارنة بالعام السابق، من 9 في عام 2023 إلى 86 في عام 2024. وتكتسب هذه الزيادة أهمية خاصة نظرا إلى صغر حجم المكتب القطري، الذي يضم 225 موظفا فقط. وتُعد الهجمات على القوافل الإنسانية، ونهب السلع الغذائية والتعرض بشكل عرضي للنزاع الدائر من أكثر الحوادث المسجلة شيوعا.

24- وشهدت **منطقة غرب أفريقيا** زيادة بنسبة 35 في المائة في الحوادث الأمنية، من 193 عام 2023 إلى 260 عام 2024. ويرتبط هذا الاتجاه إلى حد كبير بزيادة الحوادث المبلغ عنها في تشاد، والتي ارتفعت من 20 حادثا في عام 2023 إلى 82 حادثا في عام 2024، وتحسن قدرة الفريق على الإبلاغ على الأرض، مما أدى إلى قاعدة أدلة أكثر شمولا لعمليات **البرنامج** في المنطقة.

25- وشهدت **منطقة الجنوب الأفريقي** انخفاضا بنسبة 24 في المائة في حوادث السلامة والأمن، التي انخفضت من 174 في عام 2023 إلى 132 في عام 2024 – وهو اتجاه هبوطي يتوافق مع العام السابق. وعلى الرغم من هذه الأرقام التي تبدو إيجابية، فإن البيئة الأمنية لا تزال تشكل تحديات كبيرة **للبرنامج**، نظرا إلى الانتشار الواسع التهديدات الجهادية والجماعات المسلحة غير التابعة للدولة، الأمر الذي لا يزال يعيق الوصول ويؤثر بشكل كبير على قدرة **البرنامج** على العمل.

26- وعلى نحو مماثل، شهدت **منطقة آسيا والمحيط الهادئ** انخفاضا بنسبة 20 في المائة في حوادث السلامة والأمن المسجلة، من 174 حادثا في عام 2023 إلى 139 في عام 2024، في حين زادت الحوادث في **منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي** بشكل طفيف، من 148 في عام 2023 إلى 162 في عام 2024. وانخفضت الحوادث في **المقر** في روما من 37 في عام 2023 إلى 31 في عام 2024.

المراجعة الداخلية للأمن في المكاتب الميدانية

قام مكتب المراجعة الداخلية في عام 2024، كجزء من خطة عمله السنوية، بفحص إدارة المخاطر الأمنية في المكاتب الميدانية **للبرنامج**، وتوصل إلى الاستنتاج العام بأن "**هناك حاجة إلى تحسين كبير**".

واعتُبر أن ترتيبات الحوكمة، وممارسات إدارة المخاطر، والضوابط المقيّمة راسخة وعاملة بشكل عام، ولكن هناك حاجة إلى تحسين كبير في توفير ضمان معقول بإمكانية تحقيق أهداف وظيفة الأمن. وأشار تقرير المراجعة إلى وجود مشاكل في المجالات السبعة التالية:

1- الثغرات في تفعيل هياكل حوكمة الأمن وتخصيص الموارد؛

2- القيود على إمكانية الوصول إلى البيانات وعدم اتساق مؤشرات الأداء الأمني مع الأهداف الأمنية؛

3- قصور إدارة المخاطر الأمنية والاستعداد لها؛

4- الثغرات في عملية التحول الرقمي؛

5- الثغرات في عملية إدارة الحوادث، وقد أثرت على عملية صنع القرارات؛

6- الثغرات في جدولة، ومعالجة وتحليل نتائج بعثات المساعدة الأمنية؛

7- والتعاون غير الفعال مع الشركاء الرئيسيين في المواقع الميدانية.

واعتُبرت الملاحظات 1 و4 و7 عالية الأولوية، ما يعني أن الأمر يستدعي اتخاذ إجراءات إدارية سريعة لضمان تخفيف المخاطر المحددة بشكل مناسب. وتم الاعتراف الكامل بملاحظات المراجعة وساعدت شعبة الأمن من خلال توجيه مسار برنامج تعزيز الأمن.

تعزيز فعالية البرنامج من خلال المشاركات الخارجية

27- بغية التصدي للتحديات التي تؤثر على سلامة عمليات **البرنامج** وأمنها في مناطق متعددة، وسّعت شعبة الأمن نطاق مشاركتها مع النظراء الأمنيين لدى شركاء **البرنامج** الرئيسيين من المنظمات الدولية غير الحكومية، وأجريت عدة مشاورات مع مجموعة أساسية من الشركاء في أواخر عام 2024. وسلطت هذه العملية الضوء على فرص تجميع الموارد في المجالات ذات الأولوية وتقاسم المخاطر من أجل بناء شراكات عادلة في سياقات كتلك الموجودة في أفغانستان، وجنوب السودان وأوكرانيا.

28- وأسفرت المشاورات مع شركاء **البرنامج** المتعاونين عن تحديد أهداف مشتركة لتعزيز دعم **البرنامج** للمنظمات غير الحكومية المحلية. وتم تحديد مجالات مثل تقييم المخاطر وإدارة المخاطر أثناء العمليات، والاستجابة للحوادث، وتقديم التدريب على الإسعافات الأولية كأولويات مشتركة. وسيشكل دعم شركاء شعبة الأمن في هذه المجالات محور تركيز أساسي للشعبة في إطار السياسة المؤسسية لإضفاء الطابع المحلي المخطط لها.

29- ويجري تنسيق هذه الأنشطة بشكل جماعي من قبل الشعبة في إطار برنامج تعزيز الأمن، والذي قُدم إلى المجلس في يونيو/حزيران 2024 وتم إطلاقه رسميا في سبتمبر/أيلول 2024. ويهدف **البرنامج** إلى دفع الكفاءة والدعم الميداني وتعزيز القدرات بما يتماشى مع عملية إعادة هيكلة **البرنامج**، مع دفع عجلة إصلاح الأمم المتحدة من خلال تعزيز التنسيق واللامركزية والمساءلة. ويعزز **البرنامج** التزامات الصفقة الكبرى من خلال إضفاء الطابع المحلي، والاستثمارات في تعزيز قدرات الشركاء المحليين، وتحسين التمويل وتعزيز الشراكات.

30- وساهم **البرنامج** في عام 2024، كجزء من التزامه بالتعاون داخل منظومة الأمم المتحدة، في عمل الشبكة المشتركة بين الوكالات لإدارة المسائل الأمنية، حيث ساعد في تنقيح السياسات الرئيسية المتعلقة بسلامة النقل الجوي التجاري؛ وآليات الرقابة على المخاطر المقبولة؛ وتجنب المخاطر، بما في ذلك من خلال طرائق العمل البديلة، وتغيير مواقع أو إجلاء الموظفين وعائلاتهم؛ وأدلة إدارة المخاطر الأمنية؛ وإمكانية التطبيق على الصعيد القطري؛ والمسائل المتعلقة بالميزانية.

31- وتساهم شعبة الأمن أيضا بنشاط في تشكيل العمليات الأخرى المشتركة بين الوكالات في إطار جهود إصلاح الأمم المتحدة. وطلبت اللجنة الإدارية الرفيعة المستوى خلال دورتيها السابعة والأربعين والثامنة والأربعين المعقودتين في أبريل/نيسان وأكتوبر/تشرين الأول 2024، إجراء استعراض مستقل لنظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، بما في ذلك المسائل المتعلقة بالسياسات والموارد. ومن المقرر أن يغطي الاستعراض المقرر إجراؤه في عام 2025 ترتيبات وهياكل الحوكمة؛ وصنع القرارات الأمنية؛ وسياسات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتوجيهاته، وممارساته وإجراءاته؛ والفعالية والكفاءة، مع التركيز

على الأنشطة الممولة بشكل مشترك وميزانيات الأمن المشتركة التكاليف محليا؛ والقدرات، بما في ذلك القوة العاملة؛ والقدرة على التكيف؛ والعوائق التي تحول دون تقديم دعم أمني فعال.[10]

تسليط الضوء على برنامج تعزيز الأمن

أطلقت شعبة الأمن برنامج تعزيز الأمن في عام 2024 كاستجابة لعدد التهديدات المتزايد، وبهدف تعزيز إدارة المخاطر الأمنية على جميع المستويات التشغيلية في **البرنامج**.

وبعد مرحلة استهلالية في عام 2024، صُمم البرنامج ليغطي الفترة 2025-2026، وهو يتألف من ثلاث ركائز: الأنشطة الاستراتيجية، التي تركز على واجب الرعاية؛ والأنشطة التمكينية، بما في ذلك استخدام التكنولوجيا بكفاءة أكبر، وترشيد القوى العاملة في **البرنامج**، وإدارة المعرفة؛ والشراكات الخارجية، مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والشركاء المتعاونين. ومُوّل حوالي 30 في المائة من البرنامج من الموارد الأساسية **للبرنامج**.

والتزاما بالمعايير الأمنية للأمم المتحدة، يستخدم **البرنامج** نهجا شاملا لإدارة المخاطر للتخفيف من التحديات التي يواجهها موظفوه ومُعالوهم المستحقون. ويهدف **البرنامج** إلى زيادة سرعة تحرك وقدرة موظفي الأمن في **البرنامج**، مما يمكّنهم من التصدي للتحديات الأمنية الناشئة بفعالية أكبر، مع ضمان بيئة آمنة للموظفين، والشركاء والمستفيدين.

الاستجابة الأمنية التشغيلية

تمكين تنفيذ البرامج من خلال استراتيجيات الوصول على الصعيدين الإقليمي والقطري

32- على مدار عام 2024، بقي وصول المساعدة الإنسانية مقيدا بسبب النزاعات الدائرة، وانعدام الأمن، والقيود الإدارية والديناميات الجيوسياسية المتزايدة التعقيد. وفي دولة فلسطين، واجهت عمليات **البرنامج** عوائق شديدة بسبب الخلل المتكرر في آليات التنسيق وغياب الضمانات الأمنية المستدامة، مما أثر على المرور الآمن، وإعطاء التصريحات للقوافل، والتسليم في "الميل الأخير". وفي السودان، أدى تصاعد الأعمال العدائية وتجزؤ السيطرة بين جهات مسلحة متعددة إلى عرقلة ممرات الوصول، مما أدى إلى تأخير إيصال المعونة إلى الأشخاص الذين يعيشون في ظروف حرجة. وفي هايتي، أدت سيطرة العصابات على الطرق الرئيسية، ومستودعات الوقود ومناطق حضرية بأكملها إلى تقليص حيز العمل الإنساني بشكل كبير وزيادة المخاطر التي يتعرض لها موظفو **البرنامج** ومرافقه وقوافله.

33- وفي أوكرانيا، لا يزال النزاع المسلح الدولي يطرح مخاطر تشغيلية كبيرة، ولا سيما في الخطوط الأمامية والمناطق التي أصبحت قابلة للوصول حديثا. وتطلّب انعدام الأمن عبر الحدود، والهجمات الصاروخية وهجمات الطائرات المسيرة على البنية التحتية الحيوية – بما في ذلك مستودعات **البرنامج** وسلاسل الإمداد – تخطيطا لوجستيا مرنا والتنسيق مع السلطات المحلية والشركاء المشتركين بين الوكالات. واستلزم الوضع تحديثات متكررة لنظام قوي لتحليل المخاطر، والتكيف السريع مع خطوط أمامية متغيرة، ونشر ترتيبات طوارئ احتياطية لضمان أمن الموظفين والحفاظ على استمرارية العمليات.

34- واستمر انعدام الأمن والقيود المفروضة في النيجر وأجزاء من منطقة الساحل في الحد من نطاق وصول عمليات **البرنامج**. وأدى حظر السفر وانعدام الأمن في المناطق المتأثرة بالنزاعات إلى تعقيد إيصال المساعدة الغذائية وعرقلة الرصد المنتظم للتطورات. وبسبب هذه التحديات في الوصول، التي تفاقمت بسبب عدم الاستقرار الإقليمي، اختارت شعبة الأمن الحفاظ على نهج متعدد الطبقات وقابل للتكيف في تخطيط الحركة ومفاوضات الوصول.

[10] الأنشطة الممولة بشكل مشترك والميزانيات الأمنية المشتركة التكاليف محليا هي ترتيبات لتشارك التكاليف بين منظمات الأمم المتحدة. والأنشطة الممولة بشكل مشترك هي آلية عالمية تساهم فيها منظمات الأمم المتحدة ماليا لتغطية التكاليف المتعلقة بالأمن والخدمات الأخرى على أساس وجود فرادى كيانات الأمم المتحدة، في حين أن الميزانيات الأمنية المشتركة التكاليف محليا تغطي التكاليف الأمنية في بلدان محددة.

توسيع النطاق المؤسسي للبرنامج: أبرز النقاط التشغيلية

استراتيجيات تكيفية لمعالجة الأزمة الإقليمية في السودان

أسفر النزاع الدائر في السودان عن أزمة إنسانية ذات عواقب على المنطقة ككل. وطوال عام 2024، واجه **البرنامج** تحديات مستمرة في تأمين الوصول المستدام للعمليات عبر خطوط القتال وعبر الحدود، حيث أدى القتال والقيود التعسفية المفروضة على قوافل المساعدة الإنسانية إلى تأخير إيصال المساعدة الحيوية في الوقت المناسب وبشكل متسق.

وفي هذا السياق الشديد التقلب، لعبت شعبة الأمن دورا رئيسيا في دعم إنشاء مراكز عمليات بديلة، وتكييف الاستراتيجيات لضمان استمرارية العمليات الميدانية على الرغم من السيطرة الإقليمية المجزأة والتحولات في خطوط المواجهة. وعلى سبيل المثال، عندما استولت قوات الدعم السريع على مواقع كان **البرنامج** قد أسس فيها تواجدا له (على غرار ود مدني)، دفعت تقييمات المخاطر الأمنية إلى نقل موظفي **البرنامج** وأصوله وعملياته إلى مراكز أنشئت حديثا في أجزاء أخرى من السودان وفي تشاد. ويعمل مرفق بورتسودان كالمقر المحلي الرئيسي للأمم المتحدة.

وازدادت البيئة التشغيلية تعقيدا بسبب حوادث ذات صلة بالطيران تعلقت بخدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، التي يديرها **البرنامج**. وشملت هذه الحوادث حوادث قصف وإطلاق نار من أسلحة خفيفة بالقرب من مناطق الهبوط، فضلا عن قيود فُرضت على المجال الجوي أدت إلى إلغاء الرحلات الجوية أو تغيير مسارها في اللحظة الأخيرة. وشكلت هذه الحوادث مخاطر كبيرة على الخدمات الجوية الإنسانية، وعطلت حركة الموظفين والبضائع، واستلزمت تعديلات مستمرة على جداول الرحلات الجوية والتخطيط الأمني. وعلى الرغم من هذه التحديات، بقيت خدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة شريان حياة في ما يتعلق بإيصال المساعدة الحيوية، ونقل الموظفين إلى مواقع أخرى ووصول المساعدة الإنسانية، وخصوصا في الحالات التي اعتبر فيها السفر البري غير آمن أو مستحيلا لوجستيا.

ولتلبية المتطلبات التشغيلية وتمكين تنفيذ البرامج، وسعت شعبة الأمن من تواجدها المحلي من خلال عمليات النشر لتلبية الاحتياجات المفاجئة. وشمل ذلك إضافة أفراد أمن مختلفين والتناوب المؤقت لزيادة قدرة العمليات البرية. ومع بروز تشاد كممر إنساني حاسم الأهمية ومنطقة آمنة للموظفين المنقولين إلى مواقع أخرى، كثفت الشعبة تنسيقها مع العمليات في ذلك البلد. وشمل التخطيط أيضا إنشاء دُور ضيافة كاملة التجهيز، مع محطات لاسلكية متكاملة ذات تردد عالٍ جدا ومحطات طرفية صغيرة جدا لدعم الاتصالات.

وأخيرا، ركز **البرنامج** بقوة على تنسيق الأزمات والاستجابة التحليلية. وتم نشر آليات التنسيق بين الوكالات، وتدريبات الإجلاء ومنصات قوية لتبادل المعلومات لإدارة مخاطر محددة في الوقت الفعلي. وتضمّن التخطيط الاستراتيجي الدروس المستفادة من الأزمة المتطورة في السودان، بما في ذلك إعادة تشكيل هياكل إدارة الأزمات واعتماد تقييمات شاملة لكبار موظفي الأمن، مما يشير إلى تحول نحو قيادة أكثر تكيفا ومساءلة في السياقات العالية المخاطر.

35- وفي عام 2024، أدت التوترات الإقليمية إلى تعطل عدد من عمليات خدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة، كما حدث في هايتي، ولبنان ومنطقة الساحل، حيث أصبحت خدمات الخطوط الجوية الإنسانية للأمم المتحدة أحد مقدمي الوصول القلائل القابلين للاستمرار بسبب تدهور الأوضاع على الأرض. وأدت الاضطرابات البحرية، ولا سيما في ممر الشحن البحري عبر قناة السويس إلى البحر الأحمر، إلى زيادة تعقيد سلسلة الإمداد العالمية **للبرنامج**، حيث تم تغيير مسار خطوط الاتصالات البحرية أو تأخيرها، مما أدى إلى زيادة أوقات العبور والتكاليف التشغيلية.

36- وتصدى **البرنامج** لهذه التحديات من خلال تعزيز التنسيق واستراتيجيات الوصول المصممة خصيصا. وبقيت خلايا الوصول التقنية نشطة في السياقات المعقدة، بما في ذلك بوركينا فاسو، وميانمار، والسودان وأوكرانيا، مما سهل التحليل في الوقت الفعلي والتخطيط المشترك. وبقيت استراتيجيات المشاركة المحلية وقبول المجتمعات المحلية محورية في تنفيذ برنامج **البرنامج**.

توسيع النطاق المؤسسي للبرنامج: أبرز النقاط التشغيلية

تحديات القوافل والاستجابات الأمنية في دولة فلسطين

تأثرت عمليات **البرنامج** في دولة فلسطين بارتفاع كبير في الحوادث منذ اندلاع النزاع في أكتوبر/تشرين الأول 2023. وتُعد الهجمات على قوافل المساعدة الإنسانية، ونهب السلع الغذائية والتعرض العرضي للنزاع الدائر أكثر أنواع الحوادث شيوعا.

وتُنفذ عمليات **البرنامج** في غزة بموجب بروتوكولات صارمة لإدارة المخاطر الأمنية، حيث تخضع جميع التحركات لإجراءات التشغيل الموحدة لأمن القوافل. ولا يُصرح إلا بالأنشطة الحرجة المنقذة للحياة – التي تنفذها أفرقة صغيرة خاصة بالبعثة – وتستدعي كل بعثة مفهوما مفصلا للعمليات، واستخدام نظم الإخطار الإنساني، والموافقات المنسقة، بما في ذلك من إدارة التنسيق والارتباط في جيش الدفاع الإسرائيلي، إلى جانب التفادي الكامل للتعارض مع السلطات الإسرائيلية. وعلى الرغم من هذه البروتوكولات، لا تزال هناك تحديات تشغيلية كبيرة.

وفي عام 2024، شكّل النهب الممنهج والواسع النطاق لقوافل المعونة عائقا رئيسيا أمام توزيع المعونة في الأجزاء الجنوبية من قطاع غزة. ووفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية، فقد كان مصير ما يصل إلى 30 في المائة من المعونة التي تدخل القطاع السرقة.

وفي عام 2024، سجل **البرنامج** 42 حادثا أثر على قوافل المعونة الإنسانية في قطاع غزة. وكانت عشرة من هذه الحوادث نتيجة اضطرابات ارتكبها مدنيون، في حين أن 19 حادثا ارتكبتها شبكات إجرامية وسّعت نطاقها وقدراتها على مدار العام. وكثيرا ما قامت هذه الجماعات بإغلاق الطرق لاعتراض مركبات المساعدة الإنسانية، وكانت تفعل ذلك لابتزاز رسوم الحماية أو لنهب المساعدة لإعادة بيعها في السوق السوداء.

وارتبط أحد عشر حادثا بقيود فرضها جيش الدفاع الإسرائيلي على الوصول، أو بفشل أنشطة تفادي التعارض. وفي ست حالات قام جيش الدفاع الإسرائيلي بإطلاق النار عن طريق الخطأ على قوافل **البرنامج**. وفي حالتين، تعرض موظفو **البرنامج** للمضايقة أو التخويف، وفي ثلاث حالات تم اعتقال السائقين. وانطوى الحادثان المتبقيان على رصاصات طائشة.

ولإدارة بيئة المخاطر الأمنية المعقدة هذه، تم إنفاذ تدابير صارمة لإدارة المخاطر الأمنية بشكل نشط للحد من التعرض للمخاطر، وتم الحفاظ على الاتصال بالمجتمعات المحلية حيثما أمكن، وتمت مراجعة تشكيلات الحركة وتكييفها باستمرار بناء على الظروف المتطورة. وبالإضافة إلى ذلك، نشر **البرنامج** أفرقة مخصصة للتفاعل الأمني والإنساني - العسكري نسقت في الوقت الفعلي مع إدارة التنسيق والارتباط والسلطات الإسرائيلية لتسهيل التصاريح، وضمان الارتباط والدعوة إلى الامتثال المستمر على الأرض.

وأجرى **البرنامج** إحاطات وتدريبات روتينية سابقة للبعثة، تلتها استعراضات لاحقة للعمل لاستخلاص الدروس المستفادة وتحسين تخطيط البعثات. وجرى توحيد تحركات الموظفين للحد من التعرض للخطر، وأبقي التواجد العام لموظفي **البرنامج** في قطاع غزة عند الحد الأدنى. وتم التحقق من سلامة جميع مباني **البرنامج** بانتظام وتجنب التعارض فيها، وتلقى الموظفون إحاطات تشغيلية كاملة.

تعزيز فعالية شعبة الأمن وكفاءتها باستخدام التكنولوجيا

37- في عام 2024، عززت شعبة الأمن إلى حد كبير فعالية وكفاءة ومساءلة عملياتها العالمية من خلال تعميم استخدام بعض التكنولوجيات. وتحت مظلة خارطة طريق رقمية معتمدة من المنظمة وبما يتواءم مع التوجه المؤسسي الأوسع نطاقا، تم إحراز تقدم في المجالات الرئيسية من خلال مشاريع تهدف إلى تحسين جودة البيانات؛ والامتثال للسياسات والمبادئ التوجيهية الأمنية؛ والوصول إلى المعرفة؛ ورقمنة العمليات.[11]

38- وكان أحد الإنجازات الأساسية نشر آلية محسنة لرصد الامتثال الداخلي للسياسات والمبادئ التوجيهية الأمنية. وتيسّر هذه الأداة تقييم أداء **البرنامج** في مجال الامتثال، وتبسيط تتبع المهام، والتحقق من أن مهمة ما قد أُنجزت لكل من موظفي الأمن العالميين وصانعي القرارات الأمنية الرئيسيين، مثل المديرين القطريين. وبالإضافة إلى زيادة الكفاءة من خلال تقليل عدد الأسئلة في استقصاء الأداة، تم إدماج بروتوكولات التصعيد في النظام لضمان تقديمها في الوقت المناسب والمساءلة على جميع المستويات.

39- ومن الإنجازات الرئيسية الأخرى التي حققتها الشعبة في عام 2024 إدخال أول أداة **للبرنامج** مدعومة بالذكاء الاصطناعي في عمليات الإبلاغ عن الحوادث الأمنية. ومن خلال تحسين دقة واتساق تصنيف الحوادث، تهدف الأداة إلى زيادة موثوقية البيانات ودعم صنع القرارات القائمة على الأدلة. كما أنها تقلل من عبء العمل اليدوي للموظفين الميدانيين وتتيح ممارسات أكثر اتساقا في الإبلاغ في جميع العمليات.

40- ونظرا إلى أن الثغرات في عملية إدارة الحوادث كانت من الأولويات التي تم تحديدها في المراجعة الداخلية للأمن في المكاتب الميدانية، فقد طورت الشعبة أداة تدعم التقاط أفضل الممارسات والدروس المستفادة. وأُطلق على هذا المورد الملائم للهواتف

[11] تمت الموافقة على خارطة الطريق الرقمية لشعبة الأمن من قبل لجنة الأعمال والتكنولوجيا الرقمية التابعة **للبرنامج**، وهي هيئة داخلية تشرف على الجهود الرقمية المؤسسية لضمان التنفيذ المنضبط للمشاريع والاستدامة، فضلا عن التوافق مع الأهداف الاستراتيجية **للبرنامج**.

المحمولة، والمستند إلى المعلومات الميدانية اسم "دليل المعرفة الأمنية"، وهو يوحد السياسات الرئيسية، والتوجيهات وأفضل الممارسات، مما يضمن قدرة الموظفين الأمنيين وغير الأمنيين على حد سواء على الوصول إلى المعلومات التي يحتاجون إليها في الوقت المناسب.

41- وتبين هذه التطورات مجتمعة تحولا استراتيجيا: فقد أعطت شعبة الأمن الأولوية للرقمنة، إدراكا منها أن الأدوات الرقمية هي عامل تمكين أساسي لعمليات أمنية أكثر اتساقا واستجابة ومساءلة، وبالتالي تدعم واجب الرعاية في جميع أنحاء **البرنامج**.

تحقيق الاستفادة المثلى من الموارد وأبرز النقاط المتعلقة بالميزانية

42- مع تنامي المنافسة على تمويل التدخلات الإنسانية، تحول اهتمام كل من **البرنامج** كمنظمة وشعبة الأمن نحو الشراكات، وإضفاء الطابع المحلي والضمانات. ومن الأمثلة الرئيسية على عمل الشعبة في هذا المجال الجهود التي تبذلها لضمان تطوير الكفاءات التقنية والأمنية ذات الأهمية الحاسمة للبعثات.

43- وعلى مر السنين، قامت شعبة الأمن ببناء قدراتها التدريبية الداخلية بما يتوافق مع معايير نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن، وتنفيذ مبادرات تدريبية تولد خدمات مشتركة لدعم الأمم المتحدة والمجتمع الإنساني الأوسع نطاقا. وعلى سبيل المثال، يؤدي **البرنامج** دورا رئيسيا في تقديم التدريب في مجال التوعية الأمنية للمرأة، حيث قام بتزويد 1 600 موظفة من الأمم المتحدة والشركاء المتعاونين بمهارات أمنية خاصة بالسياق بين عامي 2021 و2024. ويؤكد هذا الإنجاز تفاني شعبة الأمن في إدماج النهج الذي يركز على الأشخاص في إدارة المخاطر الأمنية.[12]

44- وفي عام 2024، استكشفت الشعبة سبل توسيع نطاق التدريب وإضفاء طابع اللامركزية عليه من أجل تعزيز الجاهزية الميدانية وبناء ذخيرة مواهب أكثر قوة. وكان الهدف من هذا النهج هو ضمان أن يكون الموظفون ماهرين ومجهزين بما يكفي لتنفيذ تدابير أمنية استباقية وتعزيز بيئات تشغيلية أكثر أمانا للموظفين والشركاء المتعاونين مع **البرنامج**.

45- وبلغ إجمالي التكاليف المتعلقة بالأمن في المقر والمكاتب الإقليمية 31.5 مليون دولار أمريكي (بزيادة قدرها 12 في المائة عن عام 2023). وشكل هذا الرقم 5.5 في المائة من ميزانية دعم البرامج والإدارة.

46- وفي المواقع الميدانية، بلغت التكاليف المقدرة المتعلقة بالأمن 55.7 مليون دولار أمريكي تمثل 10.1 في المائة من إجمالي ميزانية تكاليف الدعم المباشرة على مستوى المكاتب القطرية. ويرد تفصيل ذلك في الجدول أدناه.

نفقات الأمن في البرنامج - 2024				
وصف التكاليف	***دولار أمريكي***		**وصف التكاليف**	***دولار أمريكي***
موظفو المقر والمكتب الإقليمي	12 352 094		الموظفون الميدانيون	25 891 395
إدارة شؤون السلامة والأمن	15 683 515		أمن أماكن الإقامة في المكتب القطري	2 316 686
المقر والمكاتب الإقليمية - تكاليف أخرى (صندوق الطوارئ الأمنية، والتدريب، وبعثات المساعدة الأمنية)	3 435 072		المعدات الأمنية	11 020 885
			التكلفة المحلية- ميزانيات الأمن المشتركة	7 269 456
			خدمات حراسة الأمن (المكاتب القطرية فقط)	9 153 663
مجموع تكاليف الأمن في إطار دعم البرامج والإدارة	**31 470 681**		**مجموع تكاليف الأمن في إطار تكاليف الدعم المباشرة**	**55 652 085**
النسبة المئوية لمجموع ميزانية دعم البرامج والإدارة	5.5 في المائة		النسبة المئوية لمجموع تكاليف الدعم المباشرة	10.1 في المائة
مجموع دعم البرامج والإدارة	**568 300 000**		**مجموع تكاليف الدعم المباشرة**	**514 366 289**

[12] إن النهج الذي يركز على الشخص لإدارة المخاطر الأمنية يتعرف على التهديدات ومواطن الضعف المتنوعة التي يواجهها موظفو نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن ويعالجها بناء على خصائصهم الشخصية في سياق معين. ويضمن هذا النهج أن تكون الأنشطة والعمليات والتدابير الأمنية الموضوعة لدعم ولايات منظمات نظام الأمم المتحدة لإدارة الأمن شاملة، وقابلة للتكيف وفعالة.